International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (5), No. (3)
IJLRS
March 2026
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (5)، العدد (3)

استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في إجراءات المحاكم الافتراضية

أحمد نعمة عطية
أستاذ القانون الخاص المساعد، قسم القانون، كلية الإمام الكاظم، العراق
ahmedatea@iku.edu.iq

الملخص

تواجه إجراءات التقاضي في الواقع العملي الكثير من المصاعب على الصعيد المادي وفي سيوح القضاء، حيث أنها ملازمة لقواعد وليدة العرف القضائي والذي يعتمد على السياق التقليدي في توجيه حق التقاضي، حيث أن تقديم طلبات لغرض تأجيل المرافعة أو الاستعانة بخبير قد تكون محل رفض من قاضي الموضوع، لكون أن هذه الإجراءات يعتقد القاضي أنها تؤخر وتعرقل حسم الدعوى، وبين هذه الاعتقادات وبين سلطة القاضي في توجيه مسيرة الدعوى، نجد أنه لا مناص من إيجاد بديل ينظر بعدد الدعاوى وبكافة أنواعها المدنية، الجزائية، الإدارية وغيرها من أنواع الدعاوى، وأن هذا البديل صحيح أنه من صنع البشر إلا أنه يعمل بشكل مغاير عن من صنعه، ونقصد بذلك تقنية الذكاء الاصطناعي، والذي نهدف من خلال هذا البحث أن تحل هذه التقنية محل البشر في مواجهة إجراءات الدعوى المدنية بدءً من رفع الدعوى والمرافعة والنظر في الدفوع وحتى صدور الحكم دون تدخل البشر من جهة المحكمة، أي أن المتقاضين يقومون برفع دعواهم مع مرفقاتها ويتولى الذكاء الاصطناعي النظر في هذه الدعاوى مع مراعاة جانب العدالة القضائية لأطراف الدعوى المدنية، ومع التركيز على ميزة سرعة ودقة حسم الدعاوى مهما بلغ العدد.

الكلمات المفتاحية: حق التقاضي، المحكمة، الذكاء الاصطناعي.

Using artificial intelligence technology in virtual court procedures

Ahmed Neama Attia
Assistant Professor of Private Law, Department of Law, Imam Al-Kadhim College, Iraq
ahmedatea@iku.edu.iq

Abstract

In practice, litigation procedures face numerous difficulties, both logistically and within the judicial system. These procedures are often governed by established judicial custom, which relies on traditional approaches to administering the right to litigation. Requests for adjournment or expert assistance may be rejected by the presiding judge, who may believe these procedures delay and impede the resolution of the case. Caught between these beliefs and the judge's authority to direct the course of proceedings, an alternative is needed to handle all types of cases—civil, criminal, administrative, and others. While this alternative is indeed human-made, it operates differently from its creators. This alternative is artificial

intelligence (AI). The aim of this research is to enable AI to replace human intervention in civil litigation procedures, from filing the lawsuit and pleading to reviewing defenses and issuing a judgment, all without human intervention from the court. In other words, litigants file their cases with supporting documents, and AI handles the review, ensuring fairness for all parties involved, while emphasizing speed and accuracy. Resolving all cases, regardless of their number.

Keywords: Right to Litigation, Court, Artificial Intelligence.

المقدمة

حق التقاضي هو ركيزة أساسية من حقوق الإنسان، ولأهمية هذا الحق نص عليه الدستور العراقي لعام (2005)، في المادة (19 فقرة ثالثاً)، إلا أن هذا الحق ومن منظور الناحية العملية، يواجه تحديات تكمن بالزخم اليومي للدعاوى في سيوح القضاء، مما يولد مشكلة معالجة هذه الدعاوى بالسرعة الممكنة مع الحفاظ على العدالة القضائية لأطراف الدعوى، فمن جانب دعاوى الأحوال الشخصية وهي من الدعاوى التي تقع في سيوح القضاء بشكل يومي، حيث بلغ عدد حالات الطلاق في عام (2024) أكثر من (71.000) حالة بمعدل (8) حالات كل ساعة. وهذا العدد الهائل من الدعاوى يشتت دراسة كل دعوى بوقت كافٍ ونظر دقيق، من قبل القضاة، وغالباً ما يفوت على المحكمة نتيجة كثرة هذه الدعاوى الكثير من الجوانب التي تتعلق بالنص القانوني أو الجانب الاجتماعي أو حتى بالجانب الإجرائي، نتيجة مراعاة أغلب القضاة الوقت المحدد للنظر في الدعوى الواحدة على حساب الجوانب أعلاه، فغالباً ما يستبعد القاضي تأجيل الدعوى لأكثر من مرة، أو يرفض انتخاب لجنة من الخبراء عددهم (11) خبيراً، لكون أن هذه الإجراءات يعتقد القاضي أنها تؤخر وتعرقل حسم الدعوى، وبين هذه الاعتقادات وبين سلطة القاضي في توجيه مسيرة الدعوى، نجد أنه لا مناص من إيجاد بديل ينظر بعدد الدعاوى وبكافة أنواعها المدنية، الجزائية، الإدارية وغيرها من أنواع الدعاوى، وأن هذا البديل صحيح أنه من صنع البشر إلا أنه يعمل بشكل مغاير عن من صنعه، ونقصد بذلك تقنية الذكاء الاصطناعي، والذي نهدف من خلال هذا البحث أن تحل هذه التقنية محل البشر في مواجهة إجراءات الدعوى المدنية بدءً من رفع الدعوى والمرافعة والنظر في الدفوع وحتى صدور الحكم دون تدخل البشر من جهة المحكمة، أي أن المتقاضين يقومون برفع دعواهم مع مرفقاتها ويتولى الذكاء الاصطناعي النظر في هذه الدعاوى مع مراعاة جانب العدالة القضائية لأطراف الدعوى المدنية، ومع التركيز على ميزة سرعة ودقة حسم الدعاوى مهما بلغ العدد، ولبيان وجه نظر هذا البحث نتبع الفقرات الآتية:

أولاً: مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث في آلية إحلال تقنية الذكاء الاصطناعي محل البشر في مجال العمل القضائي، وهذا الإحلال يحتاج إلى عدة عناصر وضوابط لكي ينتج ذات الأثر الذي ينتجه البشر وهم القضاة وموظفي

المحكمة من حيث التعامل مع الدعاوى وكيفية اتخاذ الإجراءات بالسرعة الممكنة مع ضمان حق العدالة، وسرعة الإنجاز وقلة التكاليف، لاسيما أن مفصل القضاء في الوقت الحالي في العراق مفصل مهم للمواطن كونه بوابة الحصول على كافة الحقوق. ولعدم صدور قانون -في العراق -ينظم التقاضي عبر منصة للذكاء الاصطناعي بحيث يتبنى هذا الذكاء كافة إجراءات الدعوى، فقد كان هذا الفراغ التشريعي سبباً لكتابة هذا البحث ولأجل حل مشكلة كانت وما زالت في المحاكم العراقية حيث أن بعض الدعاوى يستغرق شهوراً أو سنة دون حسم، بخلاف التقاضي عبر الذكاء الاصطناعي والذي يكون مبرمج بمدة معينة مسبقاً ومعلنة لأطراف النزاع لحسم الدعاوى وحسب نوع الدعوى.

ثانياً: حدود الدراسة

من حيث الزمن، فتقع الدراسة بدءً من عام 2003 إلى عام 2025، أما من حيث الحدود المكانية لدراسة موضوع البحث، فتكون محصور بالدول التي سارعت لاتخاذ خطوات جادة في استثمار تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي ومنها العراق.

ثالثاً: منهجية الدراسة

سوف نعتمد على المنهج الاستقرائي المقارن لمقارنة موقف المشرع العراقي والقضاء في التعامل مع تقنية الذكاء الاصطناعي ومقارنة هذا الموقف مع المشرع في الدول الأخرى.

رابعاً: أهمية موضوع البحث

تظهر أهمية موضوع البحث في كيفية تعامل تقنية الذكاء الاصطناعي مع إجراءات رفع الدعوى المدنية، وكيفية التعامل مع التحديات التي ترافق هذا التعامل حيث وجد من حيث التطبيق العملي أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن له التعاطف مع ظروف المتقاضي وإن كانت هذه الظروف دافعة للتعاطف لدى البشر، ونجد أن تحديات الذكاء الاصطناعي تتمحور في جانبين:

- **الجانب الأول:** مراعاة عنصر العدالة القضائية: فلابد من توجيه الذكاء الاصطناعي عند النظر في الدعوى المدنية إلى مراعاة جانب العدالة الاجتماعية والذي هو فحوى القضاء عامة.
- **الجانب الثاني:** جودة عملية صنع القرار: قد يساهم الذكاء الاصطناعي في مجال تقاضي إلى إدخال تقنية تعمل على تحسين عملية صنع القرار من خلال تدقيق المستندات والأدلة المرافقة للدعوى والنظر في القرارات المتماثلة السابقة لغرض إصدار قرار يتناسب مع معطيات الدعوى.

خامساً: أهداف البحث

1. تعزيز قدرة الذكاء الاصطناعي كبديل عن القضاة في النظر في الدعاوى وصنع القرار.
2. تحديد المشاكل التي يثيرها تطبيق الذكاء الاصطناعي على إجراءات الدعوى المدنية التقليدية.
3. إيجاد حلول تقنية لتحديات إحلال الذكاء الاصطناعي محل البشر ضمن دائرة التقاضي.

4. تبني قوانين ترعى جانب العدالة القضائية عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي عند النظر في الدعوى.

سادساً: أسئلة الدراسة

كيف يتم إحلال تقنية الذكاء الاصطناعي محل البشر وكيف يتم التغلب على التحديات التقنية وكيف يتم سد الثغرات التي تتعلق باستقراء الأدلة ومستندات الدعوى والاستنباط الذي هو أساس تكوين الحكم لدى القاضي؟

سابعاً: خطة البحث

يقسم البحث وفق عدة مطالب وحسب الترتيب الآتي:

المطلب الأول: مفهوم تقنية الذكاء الاصطناعي:
- الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.
- الفرع الثاني: التأطير القانوني لتقنية الذكاء الاصطناعي.
- الفرع الثالث: الذكاء الاصطناعي والعدالة القضائية.

المطلب الثاني: ضوابط استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال المحاكم الافتراضية:
- الفرع الأول: ماهية المحاكم الافتراضية.
- الفرع الثاني: مميزات وعيوب الذكاء الاصطناعي ضمن المحاكم الافتراضية.
- الفرع الثالث: ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم الافتراضية.
  - أولاً: المساعي التنظيمية لحماية حقوق الإنسان من مخاطر الذكاء الاصطناعي.
  - ثانياً: أنواع الحقوق محل الحماية.

المطلب الثالث: إجراءات التقاضي بتقنية الذكاء الاصطناعي في المحاكم الافتراضية:
- الفرع الأول: إقامة الدعوى افتراضياً.
- الفرع الثاني: التبليغ القضائي عبر الذكاء الاصطناعي.
- الفرع الثالث: إجراءات المرافعة والحضور عبر تقنية الذكاء الاصطناعي.
- الفرع الرابع: آلية إصدار القرار والعناصر المكونة له من خلال الذكاء الاصطناعي.

الخاتمة.

المطلب الأول: مفهوم تقنية الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول: تعريف تقنية الذكاء الاصطناعي:

1. المقصود بالتقنية أو التكنولوجيا: تعرف التكنولوجيا (technology) هي مفردة إنجليزية منبثقة من (techno) و(logia) حيث يشير المعنى إلى (techno) الفنون أو المهارة، وتعني (logia-) والبحث وتقصي العلوم، أما على المستوى الاصطلاحي فهي تشير إلى التطبيقات العلمية للمعرفة في مختلف الميادين التي يعيشها العصر الحديث في الغرب، وبعبارات مغايرة تشير التكنولوجيا إلى سبل التي

الأفراد في ابتكاراتهم واكتشافاتهم لتلبية احتياجاتهم وإشباع تطلعاتهم ولقد كان حتمياً على البشر منذ زمن سحيق أن يجتهدوا لتأمين القوت والوسائل والطرائق لغرض جعل الشأن أكثر سهولة ويشمل هذا المجال أيضاً توظيف الأدوات والمعدات والوسائل ومصادر القدرة لجعل العمل متاحاً وأكثر إنتاجية (عبد السميع، 284،2019-285).

2. تعريف الذكاء الاصطناعي: في البداية من المفيد إدراك كيف تبلور الذكاء الاصطناعي عبر المسيرة التاريخية ففي سنة 1943 اقترح كل من (mcculloch) و(walter) تصميماً للخلايا العصبية المصنعة، واضعين الركيزة للشبكات العصبية التي تمثل التقنية الجوهرية ضمن الذكاء الاصطناعي وفي سنة 1950 نشر (Alan turing) مقالاً بعنوان "آلات الحوسبة والفطنة" حيث قدم فكرة لتجربة تورينج (Turing) لتقييم ذكاء الماكنة، ونتج عن ذلك قيام كل من (Marvin minsky) و(Dean Edmonds) بتشييد أول حاسوب شبكي عصبي معروف باسم (snarc) وقام الباحث (Frank Rosenblatt) بتطوير (perceptron) الذي يعتبر أحد نماذج الشبكة العصبية وقام العالم (joseph Weizenbaum) بتأسيس نظام (ELIZA) وهو من أوائل روبوتات الدردشة، لمحاكاة معالج نفسي روجيني بين عامي 1951 و1969 (تاريخ الذكاء الاصطناعي: https://aws.amazon.com).

3. بخصوص تعريف الذكاء الاصطناعي، فإن مفهوم الذكاء يتجه إلى كون الذكاء يُعد من اختصاصات علماء النفس، وقد اختلف الفقه في المراد من الذكاء الاصطناعي، فمن بينهم من أشار إلى تعريفه باعتباره القدرة على التفكر المجرد، وقد ذهب آخرون على وصفه بأنه الاستجابة الذهنية للمشاكل والأوضاع المستجدة ومنهم من وصفه بأنه الميل للتعلم ومنهم من ضم هذه التوصيفات فحدده بأنه المقدرة على المعرفة واستعمال المكتسب للفرد في التأقلم مع المستجدات وإيجاد الحلول لمعضلات جديدة أو بأنه الميكانيزم الذهني الشامل ليحتوي التعلم والتأقلم وحل المشكلات.

4. أما مصطلح الذكاء الاصطناعي فإنه يثير جدلاً نظراً لعدم وجود تعريف محدد للذكاء الاصطناعي (إمام، هالة محمد. (2024) 30 (1) ،67) حيث من التعريفات لهذا الذكاء الاصطناعي والذي يسمى (Artificial intelligence) بأنه قدرة الآلة على محاكاة العقل البشري وطريقة عمله مثل قدرته على التفكير والاستكشاف (النشرة التوعوية، معهد الدراسات المصرفية، ع4، ص3https://kibs.edu.kw/) وقد عرفه آخرون بأنه أحد علوم الحاسب الآلي الحديثة التي تبحث عن أساليب متطورة للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه ولو في حدود ضيقة تلك الأساليب التي تنسب لذكاء الإنسان (يوسف (2021). (38)، 7، 2021، 5). كما يعرف بأنه: حقل دراسة الذي يبحث توضيح ومحاكاة السلوك الذكي في شكل عمليات حسابية وهو فرع علوم الحاسوب الذي يهتم بالسلوك الذكي وهو أيضاً يعنى بالمفهوم المثالي للذكاء والذي يسمى بالمعقولية (rationality)، كما أنه يعتبر فن إنشاء آلات تنجز وظائف ذكية (human performance) (عبد، كلية التربية للعلوم الصرفة، https://cdnx.uobabylon.edu.iq)

5. أدوات الذكاء الاصطناعي وأنواعه:

أ. أدوات الذكاء الاصطناعي:

أداة (chatGPT) حيث أثارت هذه الأداة الدهشة في سيوح القضاء في عام (2023م) عندما استخدم محامٍ في قضية اتحادية مرفوعة في المنطقة الجنوبية من (نيويورك) هذه الأداة في بحث قانوني واستشهد بالعديد من القضايا في موجز مما دفع العديد من المحاكم إلى إصدار أوامر دائمة على الفور تشترط الإفصاحات والشهادات عند استخدام المحامية لأدوات (GenAI) لإعداد المرافعات، في حين قد يميل المسؤولون القضائيون إلى استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي (Gen AI) مثل (chatGPT) في اتخاذ القرارات وصياغة الآراء (Paul W. Grimm, and others: Vol. 107 No. 3 (2024) Justitia https://judicature.duke.edu/articles) أداة (GPT-40) يشهد المجال القانوني تطوراً متسارعاً مع تقدم الذكاء الاصطناعي (AI)، حيث تتزايد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات التنبؤ بنتائج القضايا، وتحليل العقود وكشف الاحتيال المالي، بل وحتى في إصدار الأحكام القضائية حيث طرحت دراسة (judge AI:assessing large language models in judicial decision-making) التي أعدها (إيريك) و(شيفام) في جامعة شيكاغو معهد (coase-sandor) للقانون والاقتصاد في شهر يناير (2025) والتي ساقت تساؤلاً أساسياً وهو هل تستطيع نماذج اللغة الضخمة مثل (GPT-40) أن تحل محل القضاة البشر؟ حيث أجري البحث عبر تجربة علمية قارنت بين أداء الذكاء الاصطناعي في إصدار قرارات قضائية وبين أحكام قضاة فيدراليين أمريكيين استناداً إلى ملف في محكمة جرائم دولية وقد أبانت المعطيات أن الذكاء الاصطناعي يتقيد بالسوابق القانونية أكثر من القضاة لكنه يفتقر إلى التأثر محددات بشرية كالتعاطف مما يطرح استفهاماً حول صلاحه ليكون بديلاً للقضاة البشريين (الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم (https://iamaeg.net2025).

ب. أنواع الذكاء الاصطناعي:

المجموعة الأولى: أنواع الذكاء الاصطناعي بناءً على القدرات: الذكاء الاصطناعي الضيق: (Narrow AI -NAI AI -NAI) يُعرف أيضًا باسم الذكاء الاصطناعي الضعيف، ويركز على أداء مهمة محددة واحدة ضمن نطاق ضيق. هذا النوع من الذكاء غير قادر على تنفيذ وظائف تتعدى المهمة المحددة له، إذ يركز على تخصص ضيق في القدرات المعرفية. تشهد تطبيقات الذكاء الاصطناعي الضيق زيادة مستمرة في انتشارها ضمن مختلف جوانب حياتنا اليومية بفضل تطور تقنيات التعلم الآلي.

الذكاء الاصطناعي العام (General AI -GAI): يُعرف بأنه الذكاء الاصطناعي القوي، حيث يستطيع فهم وتعلم أي مهمة فكرية يؤديها الإنسان. يتمتع بقدرة على استخدام المعرفة والمهارات

في سياقات متعددة دون التقيد بسياق معين. ومع ذلك، لم يتمكن الباحثون حتى الآن من تحقيق ذكاء اصطناعي قوي بالكامل.

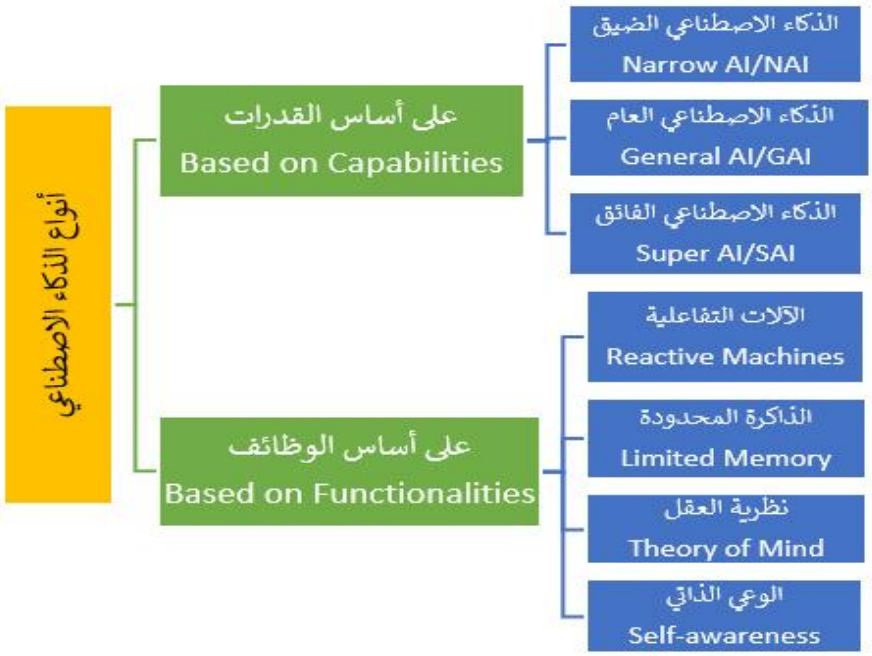

يتطلب تحقيق هذا الأمر تطوير آليات لجعل الآلات واعية، بالإضافة إلى برمجة مجموعة شاملة من القدرات المعرفية. العديد من الشركات قامت باستثمار مبالغ ضخمة في سبيل الوصول إلى هذا المستوى من الذكاء الاصطناعي الذكاء الاصطناعي الفائق (Super AI -SAI). يُفترض أن يتجاوز الذكاء البشري بشكل كبير، بحيث يكون قادرًا على أداء أي مهمة أفضل من الإنسان، إلى جانب امتلاكه مشاعر واحتياجات ومعتقدات ورغبات خاصة به. ومع ذلك، تظل هذه الفرضيات مجرد توقعات لم يتم تحقيقها على أرض الواقع حتى الآن. من أبرز السمات التي قد يتمتع بها الذكاء الاصطناعي الفائق هي القدرة على التفكير، وحل الألغاز، وإصدار الأحكام، واتخاذ القرارات بصورة مستقلة (ابراوي. (2023) https://blogs.lamah.com).

المجموعة الثانية: الذكاء الاصطناعي القائم على الوظائف: حيث تنوعت استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة منها، توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في أجهزة الطيران الآلية التحكم بدون طيار ذاتية التوجيه، والروبوتات القادرة على اتخاذ قراراتها الخاصة والتي يمكن استخدامها من قبل القوات المسلحة، والروبوتات التي تهتم بكبار السن، فمثال تم ابتكار روبوت "صوفيا" بشري يتطور اجتماعياً منذ عام (2016م) قام بتصميمه شركة هانسون روبوتكس، ويختلف هذا الروبوت عن الروبوتات الكلاسيكية في أنها مشبعة بخوارزميات (موسوعة حسوب ،

https://wiki.hsoub.com/Algorithms) ذكية تتعلم من مجتمعنا الذي أصبحت تتطور فيه وهي قادرة على عرض أكثر من (50) تعبيراً للوجه بشكل ذاتي وتبادل الحديث مع البشر بشكل طبيعي وتقرير إجابات من نفسها (الحسيني وهشام، دار العربي، ص18). ويوجد أربعة أنواع للذكاء الاصطناعي القائم على أساس التوظيف وهذه الأنواع هي:

- الآلات التفاعلية (reactive machines).
- الذاكرة المحدودة (limited memory).
- نظرية العقل (theory of mind).
- الوعي الذاتي (self-awareness) (محمد، د، ت، 25).

الفرع الثاني: التأطير القانوني لتقنية الذكاء الاصطناعي:

بسبب أهمية تقنية الذكاء الاصطناعي في جوانب كثيرة، عمد المجتمع الدولي إلى الاهتمام المشترك لتنظيم الذكاء الاصطناعي بوضع قواعد حدد الإطار القانوني لهذه التقنية، ومن ذلك قانون تنظيم الذكاء الاصطناعي الأوربي، وذلك بشكل لائحة يمكن تسميتها بلائحة الاتحاد الأوربي للذكاء الاصطناعي رقم (1689) لعام (2024)، والتي تعد أول إطار قانوني شامل للذكاء الاصطناعي في العالم، ويعد هذا القانون مجموعة واضحة من القواعد لدعم تطوير الذكاء الاصطناعي وهذه القواعد تشمل:

1. قواعد حزمة ابتكارات الذكاء الاصطناعي.
2. مصانع الذكاء الاصطناعي.
3. الخطة المنسقة للذكاء الاصطناعي.
4. ميثاق الذكاء الاصطناعي (https://digital-strategy.ec.europa.) shaping Europe"s digital future:

وعلى الرغم من أن الصين لم تتبنى قانون ينظم الذكاء الاصطناعي بشكل واضح وصريح إلا أنه تم إصدار قانون أمن البيانات والذي يعد الواجهة لتنظيم الذكاء الاصطناعي، ونجد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت على نص يبيح تشريع قانون للذكاء الاصطناعي في مارس من عام 2024، وكما أنه على الصعيد الوطني نجد أن القانون العراقي حث على وضع أسس تبنى عليها نواة الذكاء الاصطناعي في العراق وذلك في قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988 في المادة (35) والتي نصت على تشكيل لجنة للحوسبة والمعلوماتية (مهدي (2024) مجلة الكوفة، (62) 146). وعلى الصعيد العربي فقط سعت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إلى وضع مفاهيم لتنظيم الذكاء الاصطناعي، وقد سارعت مملكة البحرين إلى إطلاق مشروع قانون لتنظيم الذكاء الاصطناعي، وتشير المادة (4) من المشروع على حظر استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات التي تؤثر في على حقوق الأفراد دون إشراف بشري مباشر خاصة في مجالات القضاء والصحة والتمويل (جريدة الأيام البحرينية، 2025:

https://www.alayam.com/alayam)، أما في المملكة الأردنية، فإنه يشكل قانون حماية البيانات رقم (24) لسنة 2023م محطة مهمة، إذ يضع أساساً لتنظيم معالجة البيانات الشخصية بوسائل آلية أو غير آلية، وهو ما يشمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي حتى وإن لم يرد ذكرها صراحة في نصوصه، حيث أن نصوص هذا القانون تغطي تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمنياً بواسطة تعريفات واسعة لمفاهيم المعالجة والتشخيص والتصنيف (profiling)، حيث عرفت المادة الثانية من هذا القانون "المعالجة" بأنها أي عملية تجري على البيانات سواء بوسائل آلية أو غير آلية أي معالجة آلية للبيانات وتشمل تقييم جوانب شخصية معينة للشخص الطبيعي (ملي، جريدة النهار، 2025، https://www.annahar.com) ويمكن توسيع نطاق قانون حماية الملكية الفكرية لتشمل مخرجات الذكاء الاصطناعي وتضمين مبادئ أخلاقية في قانون حماية الملكية الفكرية، تتعلق بسوء الاستخدام والإنصاف والعدالة (مجموعة الأدوات بشأن سياسة الملكية الفكرية، د، ت: https://tind.wipo.int).

الفرع الثالث: الذكاء الاصطناعي والعدالة القضائية:

أولاً: عرَّفت العدالة على أنها مفهوم أساسي يتمحور حول الإنصاف، غير أنها ليست فكرة موحدة أو محددة باتفاق عالمي (Ted Grossed & Keiron Bailey ،https://www.sciencedirect.com 2018) يعزو بعض الفقهاء غياب تعريف محدد للعدالة القضائية إلى وضوح وفهم هذا المفهوم لديهم، حيث تُعتبر العدالة القضائية جزءاً من مفهوم العدل العام. وقد أورد البهوتي – رحمه الله – تفسيراً للعدل في مجال القضاء بقوله إنه يعني إعطاء الحق لمن يستحق دون انحياز. أما بالنسبة للباحثين المعاصرين، فقد عرّف بعضهم العدالة القضائية بأنها ظاهرة واقعية تنبثق عن تطبيق شرع الله في القضاء، وتتجسد في تحقيق المصلحة الحقيقية المعتبرة شرعاً، مما يستلزم إيصال الحقوق إلى أصحابها بلا تحيّز. ومن الجدير بالذكر أن العدالة القضائية تشتمل على عدة جوانب، مثل المساواة أمام القانون، ضمان حق التقاضي للجميع، وكذلك حرية القاضي في إصدار الأحكام (الدوه، 2012، 56).

ثانياً: إعمال تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة القضائية: تؤثر تقنية الذكاء الاصطناعي على القضاء بصورة مباشرة من حيث عملية صنع القرار (judicial decision making) ففي هذه المرحلة ينتقل القاضي من مرحلة إلكترونية التقاضي (digitalization) إلى مرحلة جديدة أبرز ملامحها الاستعاضة عن المحامي وتوفر إمكانية حل النزاع دون طرحة على القاضي بصورة مادية ودون أي تدخل منه، وفي عملية صدور القرار يصدر من القاضي ولكن باستخدام الذكاء الاصطناعي (Automated decision) (عبد الغفار، مبادئ العلوم البسيطة، ع1، س67، 2025، 138). وبضمان توفير هذه الملامح، تظهر جلياً انعكاسات تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة القضائية، حيث يسهم ذلك في تحسين الكفاءة والجودة، لا سيما في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان واتفاقية مجلس أوروبا لحماية البيانات الشخصية، ومن الضروري ضمان بقاء الذكاء الاصطناعي أداة لخدمة المصلحة العامة، وأن يحترم استخدامه الحقوق الفردية (CEPEJ European Ethical: https://www.coe.int).

ثالثاً: تحديات تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة القضائية: ظهرت هذه التحديات بصورة تدريجية وفق مستويات ثلاث نعرضها تباعاً:

- **المستوى الأول:** وهو الاستخدام البسيط لتقنية الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة القضائية، حيث يستخدم قاضٍ واحد على الأقل في محكمة الاستئناف في المملكة المتحدة، وفق برنامج (CHATGPT) وقد وجده اللورد القاضي (بيرس) أداة مفيدة للغاية عندما استخدمه لصياغة جزء من قرار قضائي، وفي الولايات المتحدة انتقد أحد القضاة المحامين لاستخدامه (CHATGPT) لإعداد وثائق مقدمة إلى المحكمة تضمنت استشهادات بقضايا وهمية، لم تكن المشكلة في استخدام برنامج الدردشة الآلي بحد ذاته، بل في غياب المسؤولية اللازمة من جانب المحامين.
- **المستوى الثاني:** وهو دعم القاضي، قد يكون على سبيل المثال قرارات نموذجية بواسطة الذكاء الاصطناعي، في هولندا استخدم الذكاء الاصطناعي في إنتاج تسويات للأزواج المنفصلين ومن المثير للاهتمام أن هذه التسويات قبلت بمعارضه لأن الأزواج كانوا بحاجة إلى مراجعة بشرية.
- أما **المستوى الثالث** فيتلخص في اتخاذ الذكاء الاصطناعي قراراته دون تدخل بشري وعلى الرغم من التقارير التي أشارت إلى عكس ذلك فإنه حالياً لا يوجد قضاة ذكاء اصطناعي يعملون بالطريقة المتوقعة في سيناريو المحكمة الكاملة لكن اكاديميين يعتقدون أن هذا الأمر ربما يكون مسألة وقت فقط ففي المكسيك يستخدم الذكاء الاصطناعي بإنتاج قرارات تتعلق باستحقاقات المعاشات التقاعدية (Hazel Stevenson,2024, https://ials.sas.ac.uk) ولكن على نحو مغاير يعتقد البعض (Filippo Donati ITALIAN JOURNAL OF PUBLIC LAW, VOL. 16 ISSUE 1/2024) أنه في مجال العدالة القضائية تعد المعرفة التقنية السليمة بالمبادئ الأخلاقية والقانونية المطبقة على الاختصاص القضائي، إلى جانب ضرورة تجنب التدخلات غير المبررة من قبل السلطة الاقتصادية أو السياسية أمراً ضرورياً وهذا يعني أنه ينبغي إشراك القضاء وإبداء رأيه في إجراءات التقييم والرصد بأنظمة الذكاء الاصطناعي المصممة لدعم الاختصاص القضائي.

المطلب الثاني: ضوابط استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال المحاكمة الافتراضية

لضمان حيادية وانسيابية استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في سيوح القضاء لابد من إحاطة هذه التقنية بضوابط تضمن حقوق الأفراد تجاه القضاء، ومن هذه الحقوق حماية الحقوق الأساسية للإنسان، وسوف نقسم الموضوع حسب المساعي لحماية هذه الحقوق من مخاطر الذكاء الاصطناعي وكذلك ندرس محل الحماية من حيث أنواع هذه الحقوق وعلى الوجه الآتي:

أولاً: المساعي التنظيمية لحماية حقوق الإنسان من مخاطر الذكاء الاصطناعي:

في الولايات المتحدة الأمريكية تصدر وزارة الخارجية الأمريكية ملف إدارة المخاطر للذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، كدليل عملي للمنظمات بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني

لتصميم الذكاء الاصطناعي وتطويره ونشره واستخدامه وإدارته بطريقة تتفق مع احترام حقوق الإنسان الدولية ولاستخدامه بطريقة تحترم الحقوق، ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يدفع عجلة التقدم التكنولوجي الذي يفيد المجتمعات والأفراد، بما في ذلك تسهيل التمتع بحقوق الإنسان، ومع ذلك يمكن تطبيق الذكاء الاصطناعي بطرق تنتهك حقوق الإنسان عن غير قصد مثل المخرجات المتحيزة أو غير الدقيقة من نماذج الذكاء الاصطناعي، كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي عمداً لانتهاك حقوق الإنسان مثل المراقبة الجماعية والرقابة، وتعد حقوق الإنسان الدولية ذات قيمة فريدة لإدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي لأنها توفر أساساً معيارياً معترفاً به دولياً وقابل للتطبيق عالمياً لتقييم آثار التكنولوجيا ومع ذلك فإن حقوق الإنسان ليست مألوفة دائماً لأولئك المشاركين في تصميم الذكاء الاصطناعي وتطويره ونشره واستخدامه وهناك فجوة في ترجمة مفاهيم حقوق الإنسان للمتخصصين في التكنولوجيا (-https://2021 2025.state.gov (Department of State , 2024. وتتمثل هذه الفجوة، أن الذكاء الاصطناعي هو من صنع الإنسان ويعاني من مشاكل شبيهة بالمشاكل البشرية وتثير العديد من هذه المشاكل معضلات أخلاقية مما قد يحول دون تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان (:https://www.openglobalrights.org, Horkova,A)

ثانياً: أنواع الحقوق محل الحماية:

1. المساواة وعدم التمييز في المعاملة بين أفراد المجتمع أمام القضاء:

تنص المادة (2) من قانون (EAD) على ما يأتي "ينطبق هذا القانون على جميع قطاعات المجتمع" وبالتالي فإن نقطة انطلاق التحليل المقدم هي أن حظر التمييز ينطبق على مسائل التمييز الإلكتروني، ويفترض أيضاً أن أحكام مكافحة التمييز في قانون الاتحاد الاوربي واتفاقيات حقوق الإنسان تنطبق أيضاً على قضايا التمييز المتعلق بالذكاء الاصطناعي (Vibeke، B، Strand) وقد سعت غالبية الدول على تضمين دساتيرها نصوص تكفل حماية دستورية لحق عدم التمييز وحق المساواة (مايح، المجلد 71، ع3، 306،2024) ويلاحظ على هذه النصوص أنها لم تشر بصورة جلية إلى تقنية الذكاء الاصطناعي في التصدي لهذه المبادئ الدستورية والمناهضة لعدم التمييز أو عدم المساواة، إلا أننا نجد أن قانون الاتحاد الأوربي للذكاء الاصطناعي والاتفاقية الإطارية تحددان مجموعة من الالتزامات وتترك تفاصيل للتشريعات المحلية، وأن الغرض من الاتفاقية الإطارية هو ضمان توافق جميع عناصر دورة حياة الذكاء الاصطناعي تماماً مع حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وإن قانون الاتحاد الأوربي للذكاء الاصطناعي يركز على السوق الداخلية للاتحاد وتعزيز تبني الذكاء الاصطناعي المتمحور حول الإنسان وضمان الحقوق الأساسية (-THECURRENTEUROPEANANTI DISCRIMINATIONLEGALFRAMEWORK).

2. الجودة وأمن المعلومات:

تتمثل مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن السيبراني والخصوصية في ثلاث نقاط وهي:

أ. مخاطر الأمن السيبراني والخصوصية التي تنشأ عن استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل المؤسسات، بما في ذلك تأمين أنظمة الذكاء الاصطناعي ومكوناتها والبنية التحتية للتعلم الآلي والحد من تسرب البيانات.

ب. تحديد كيفية الدفاع ضد الهجمات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

ت. تعتمد مساعدة المؤسسات على توظيف الذكاء الاصطناعي في أنشطة الدفاع السيبراني وتعزيز حماية الخصوصية، على تحليل المخاطر المرتبطة باستخدام حلول الذكاء الاصطناعي، وخاصة أثناء الاستعانة بروبوتات الذكاء الاصطناعي الخارجية مثل Microsoft Copilot أو Github Copilot. يعتبر الخطوة الأولى في هذا السياق هي فهم عميق لاستخدامات الذكاء الاصطناعي غير المعلنة من خلال عمليات الاكتشاف. يمكن الاعتماد على أدوات مثل السجل الموسع لخدمة Skyhigh لتحديد مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعّال. يساعد هذا النهج في التعرف على الروبوتات التعاونية الخارجية التي تقوم المؤسسات باستخدامها، مع التركيز على حماية البيانات ضمن هذه الطبقة. وذلك يستدعي الجمع بين أمن البيانات المستند إلى الشبكة واستخدام واجهات برمجة التطبيقات لضمان أعلى مستويات الأمان. في أدناه، يظهر رسم بياني يوضح عملية تسمم البيانات وتسريبها، مما يعزز الفهم لكيفية التعامل مع هذه المخاطر.

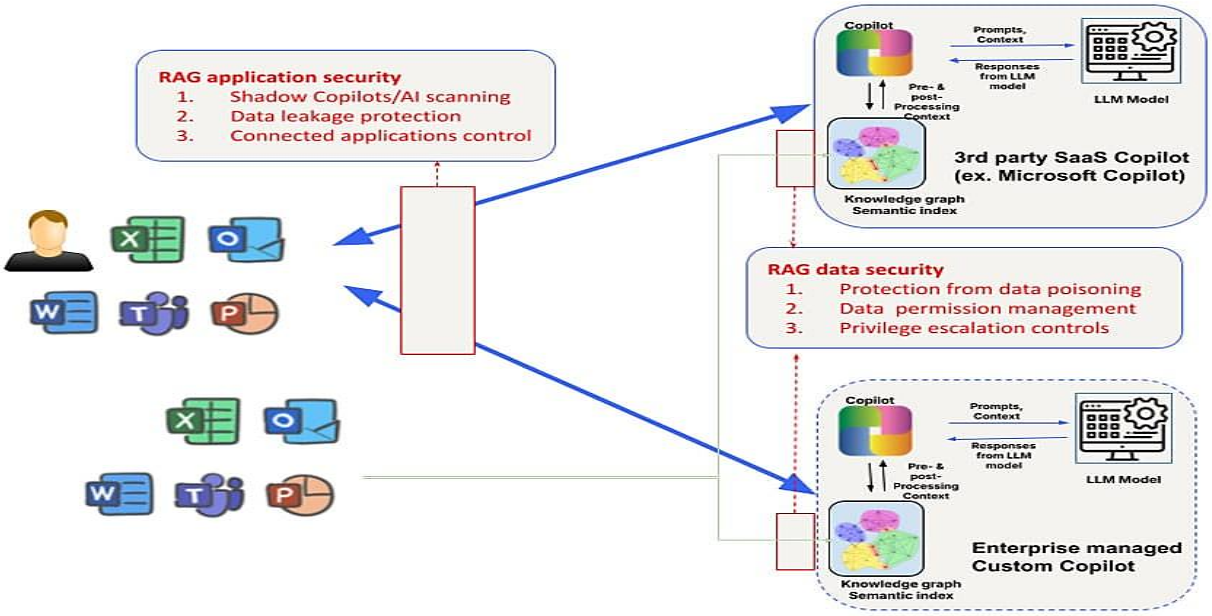

3. الشفافية والحياد والإنصاف:

يمكن أن تكون تطبيقات الذكاء الاصطناعي غير شفافة في حال إخفاء خوارزميات البرمجة المبني عليها الذكاء الاصطناعي المستخدم، فقد لا يثق الناس بسرعة التقنيات الجديدة إذا تم اتخاذ القرار بشأن التنفيذ خلف أبواب مغلقة أو إذا ظلت طريقة عمل الخوارزميات نفسها مخفية عن التدقيق العام مما يجعل من الصعب على المستخدمين فهم كيفية عملها وتقييم نتائجها، كما يمكن أن تؤدي تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى التحيز، إذا تم تدريبها على بيانات تحتوي على تحيزات على الرغم من أن الخوارزميات تتمتع بهالة كونها محايدة وموضوعية ومن ثم عادلة، إلا أن هناك الآن أدلة تجريبية وافرة من مجالات مختلفة توثق أن خوارزميات تعلم الآلة يمكن أن تعاني من التحيزات المنهجية، مثال ذلك المشروع البرازيلي (mara) الذي يحسب درجة الفساد الإداري على المستوى الفردي استناداً إلى خوارزميات مدربة على بيانات الإدانة السابقة غير المعلنة والتي لا يعرف ما هيتها، إذا كانت هذه البيانات المستخدمة لتدريب الخوارزمية تعاني من التحيزات مثل مقاضاة مجموعة من الأقليات وتوجيه الاتهامات لها بشكل متكرر (فرغلي، مجلة البحوث الإدارية، ع أكتوبر، 2024، مجلد 42، 26) وقد أكدت دراسة أجراها المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا على 189 خوارزمية باستخدام 18 مليون صورة من قواعد بيانات إنفاذ القانون والهجرة ووجدت أن الأدوات كانت أكثر عرضة بنسبة 10 إلى 100 مرة لإرجاع نتائج إيجابية خاطئة – أي مطابقة صورتين لأشخاص مختلفين بشكل غير صحيح -لوجوه شرق آسيا والسود مقارنة بالوجوه البيضاء، ووجدت الدراسة أيضاً معدلات إيجابية خاطئة مرتفعة للأشخاص الأمريكيين الأصليين والسود والأمريكيين الآسيويين عند تحليل صور المطلوبين، ومن المحتمل أن تكون معدلات الفشل المتباينة هذه ناتجة عن مجموعات بيانات التدريب التي قللت من تمثيل النساء والأشخاص الملونين ويمكن أن تكون عواقب التعرف على الوجه وخيمة، فقد وثق المراسلون حالات متكررة لرجال سود تم اعتقالهم بتهمة جرائم لم يرتكبوها بناءً على مطابقة التعرف على الوجه (Bains, C,The legal doctrine that will be key to preventing AI discrimination https://www.brookings.edu) والأحوط في الأمثلة السابقة وما نتج عن أخطاء في برامج الخوارزميات، نجد ضرورة السماح للقاضي البشري بأن يراجع هذه القرارات والأحكام في حالة حدوث خطأ قانوني ما علاوة على قابليتها للتنفيذ سواء تم بصورة اختيارية أم بصورة جبرية وفقاً لإجراءات التنفيذ الجبري (محمود ومحمد، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 936).

4. ضابط التحكم في ذاتية الذكاء الاصطناعي:

بالرغم من الأهمية القصوى للذكاء الاصطناعي سواء علمياً أو عملياً، تظهر الحاجة إلى ضبط استعمالاته وتطبيقاته، خاصة في ظل حداثة ظهوره وعدم تأطيره القانوني الكافي في التشريعات، لذا يتحتم تحديد استخدامات الذكاء الاصطناعي بحيث تتم الموازنة بين محاسن الذكاء الاصطناعي من

جهة وتفادي الآثار السلبية المحتملة على الفرد من جهة أخرى (ناسيم، مجلة التراث، الجزائر، العدد 4، المجلد 14، 2024، 35) ولغرض السيطرة على الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي في سيوح القضاء يتحتم أن لا تكون تقنية الذكاء الاصطناعي آلية تلقائية، أي أنها تعمل من تلقاء نفسها لتقرر ما تشاء في القضايا المحالة إليها، بل يجب أن يعرف المستخدم أن ما يفعله الذكاء الاصطناعي لا يعدو سوى نتيجة استخدام الخيارات التي يضعونها في هذه الآلية التقنية، كما أن الاعتماد على هذه التقنية بصورة مستقلة قد يؤدي إلى نتائج غير مقبولة، مثال لذلك ما حدث في المملكة المتحدة فقد تم استخدام هذه التقنيات لحل قضايا النفقات على ضوء القدرة المالية للزوج بحيث يقوم الأطراف بملىء نموذج ويقوم بعد ذلك الذكاء الاصطناعي بحساب مبلغ النفقة المستحقة، ومع ذلك لسبب خطأ تقني تم إجراء حسابات غير صحيحة على (3688) قضية خلال الفترة ما بين إبريل (2011) ويناير (2012) وأيضاً بين إبريل (2014) إلى ديسمبر (2015) بحيث تم إضافة ديون بدلاً من خصمها وهو ما كان يحتاج إلى إجراء تصحيح هذا الخطأ، إلا أنه صدرت أحكام وتم تنفيذها بالفعل في أكثر من (2200) قضية (محمود ومحمد، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 936-937)، مما ينم على ضرورة إحاطة الذكاء الاصطناعي بضابط العمل الآلي لهذا الذكاء بحيث يتم التأكيد على الثقافة التنظيمية والقيم المؤسسية والتي من الصعب أن تتوافر في الذكاء الاصطناعي بدرجة عالية، فهذا يتطلب وضع ضابط يتمثل في الدمج بين الذكاء الاصطناعي وخبرة العنصر البشري، والتي تؤدي إلى قرارات أكثر تأثيراً، وهذا يتطلب التركيز على تعليم فلسفة القدرة على تحليل المخرجات والنتائج وعدم التركيز بشكل كبير على الوصول إلى النتائج طالما أن هناك تكنولوجيا قادرة على ذلك، والتركيز يتم على قراءة وتفسير هذه النتائج (محمد :https://dr-ama.com8).

المطلب الثالث: إجراءات التقاضي بتقنية الذكاء الاصطناعي في المحاكمة الافتراضية

نشر اتحاد سياسات الذكاء الاصطناعي وهو جهد مشترك بين المركز الوطني لمحاكم الولايات (NVSC) ومعهد تومسون رويترز (TRI) مؤخراً بطاقتي قضاة كموارد علمية للقضاة الذين قد يواجهون تحديات إثباتية ناجمة عن أدلة مولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي، سواء أكانت معترفاً بها أم لا، تساعد هذه الأدوات القضاة على اتخاذ قرارات آنية عند مواجهة مولد يحمل أن تكون مولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي (Runyon, N, https://www.thomsonreuters.com) حيث أن الذكاء الاصطناعي يسهم في تبني الدعوى القضائية من مرحلة تقديم الدعوى وإرفاق الأدلة، إلى مرحلة المرافعة أو المحاكمة وتحليل هذه الأدلة ومن ثم إصدار الحكم القضائي، ولإدراك هذه المراحل نقسم هذا المطلب إلى الفروع الآتية:

- الفرع الأول: إقامة الدعوى افتراضياً.
- الفرع الثاني: التبليغ القضائي عبر الذكاء الاصطناعي.
- الفرع الثالث: إجراءات المرافعة والحضور عبر تقنية الذكاء الاصطناعي.
- الفرع الرابع: آلية إصدار القرار والعناصر المكونة له من خلال الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: إقامة الدعوى افتراضياً:

قبل توضيح كيفية إقامة الدعوى عبر الذكاء الاصطناعي لابد من بيان المحل الافتراضي الذي تقام من خلاله الدعوى المدنية وهي المحكمة.

1. مرحلة المحكمة الإلكترونية:

حيث في أكثر أشكال المحاكم الافتراضية تطرقاً، يحضر جميع المشاركين عبر مؤتمرات الفيديو حيث يكون القاضي وجميع المحامين في مواقع مختلفة كما يمكن للشهود والمحلفين المشاركة عن بعد حسب الظروف كبديل، يمكن للمحكمة اتباع ترتيب مختلط، حيث يحضر بعض المشاركين شخصياً والبعض الآخر عن بعد (Robinson, M, Virtual Courtrooms https://www.clio.com) وتُعد المحاكم الافتراضية -اللفظ الأقرب وإن لم يلقَ قبولاً بعد – مثالاً على كيفية التعاون عبر الفيديو بتغيير طريقة إدارة العدالة، وهي تهدف إلى القضاء على وجود المتقاضي أو المحامي في المحكمة والفصل في القضايا على منصة افتراضية وقد تم تطوير هذا المفهوم من أجل الاستفادة بكفاءة من موارد المحكمة وتزويد المتقاضين بوسيلة فعال لتسوية النزاعات البسيطة ويمكن للقاضي إدارة المحكمة الافتراضية عبر منصة إلكترونية افتراضية، لن يضطر أي من المتقاضي أو القاضي إلى زيارة المحكمة فعلياً للفصل في الأمر والتوصل إلى حل فعال لن يتم الاتصال إلا في شكل إلكتروني وإصدار الحكم، كما سيتم أيضاً دفع الغرامة أو التعويض عبر الإنترنت، ويعد الإعمام المرقم (1044) في 2023/8/7 خطوة جادة من مجلس القضاء الأعلى العراقي في السماح بالإدلاء بالشهادة عن بعد باستخدام الوسائل الإلكترونية على أن يتم العمل بهذه التجربة في رئاسة محاكم الاستئناف كل من نينوى وبابل وذي قار والبصرة، انسجاماً مع ضرورة مواكبة القضاء للتطور الإلكتروني وتوفير المعايير الدولية (الربيعي، 2023، https://www.ahewar.org) وفي عام (1993) قامت الولايات المتحدة بإنشاء محاكم تقنية إلكترونية وسماع جلسات الاستماع لكن المحكمة لم يكن لديها القدرة على التعامل مع الأدلة الإلكترونية باستثناء التقديم الصور الممسوحة ضوئياً (أحمد، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (78) 2021، 26).

2. مرحلة إقامة الدعوى افتراضياً:

ترفع الدعوى المدنية إلكترونيًا من خلال تقديم مستندات التقاضي عبر البريد الإلكتروني إلى المحكمة. يتم فحص هذه المستندات من قِبَل الموظف المختص لاتخاذ قرار بقبولها أو رفضها، مع إرسال إشعار للمتقاضي لإبلاغه بالإجراءات المتخذة حيالها. وعندما يرغب المتقاضي أو المحامي في رفع الدعوى رقميًا، يرسل صحيفة الدعوى عبر موقع إلكتروني مخصص لهذا الغرض. هذا النظام يعتمد بشكل أساسي على البريد الإلكتروني كوسيلة أساسية للتقاضي، إلا أن هناك وسيلة أخرى تتمثل في تبادل البيانات إلكترونيًا عبر محكمة إلكترونية مخصصة (عامر، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم

الإنسانية، ع 25، س13، 2019، 393). وتُعد الطريقة الأولى الأكثر شيوعًا واستخدامًا، حيث يعرض المدعي دعواه بواسطة الموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة أو من خلال محامٍ مؤهل ومخول قانونيًا عبر وكالة صادرة عن الجهة المختصة. عند تقديم الدعوى إلكترونيًا، تُرسل العريضة والمستندات اللازمة عبر الموقع المتاح على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. تقوم الشركة المشرفة على إدارة الموقع بتلقي العرائض وإرسالها إلى المحكمة المختصة، حيث يتولى الموظف المعني مراجعتها والتأكد من صحة البيانات وهوية المستخدم قبل إصدار القرار بقبولها أو رفضها. بعدها، يتم إرسال رد إلكتروني للمتقاضي يبلغ فيه بالقرار. في الولايات المتحدة، يُتيح النظام رفع الدعوى عن بُعد عبر البريد الإلكتروني من خلال مواقع إلكترونية تديرها شركات متخصصة. مما يميز هذا النظام هو تقديم مجموعة من المزايا، مثل سهولة الاطلاع على ملف الدعوى، تبادل المذكرات إلكترونيًا، وتقديم الطلبات دون الحاجة لتأجيل الجلسات، ما يساهم في التخلص من الإجراءات الروتينية ويوفر تجربة أكثر مرونة وفاعلية (الكرعاوي وعلي، مجلة المحقق الحلي، للعلوم القانونية والسياسية، (1)، س8، 2016، 278-279).

3. مرحلة تعامل الذكاء الاصطناعي مع مستندات الدعوى:

يشكل التعامل الإلكتروني جزءً مهماً من عملية تكوين نظام الذكاء الاصطناعي في مواجهة الدعاوى المدنية لدى القضاء وهذا إنما يحتاج أولاً اعترافاً تشريعاً من لدن البرلمان العراقي لغرض إصدار تشريع يؤمن الغطاء القانوني لإجراءات التقاضي بواسطة تقنية الذكاء الاصطناعي، وثانياً وجود منصة إلكترونية تمتاز بنظام الذكاء الاصطناعي تكون متاحة للجمهور لغرض إرسال عريضة الدعوى ويفضل وجود نموذج إلكتروني موحد كاستعمال نماذج (google) المتاحة لغرض تسهيل إجراءات كتابة عريضة الدعوى وإرسالها من خلال بوابة إلكترونية وترفق بها المستمسكات المطلوبة ولا يغادر المدعي أو المشتكي إلا وتم تزويده برقم الدعوى. وثالثاً يتطلب تعامل الذكاء الاصطناعي برنامجاً أكثر وعياً وجهازاً مدرباً على التعامل مع المستندات، ونقصد بمستندات الدعوى كل ورقة مكتوبة أو مطبوعة ذات أثر منتج في الدعوى يتطلب وجودها إثبات الحق أو يتطلب وجودها قبول الدعوى من جهة القضاء لغرض السير فيها، ومن بين البرامج الذكاء الاصطناعي والتي يمكن الاعتماد عليها في تلقي عرائض الدعوى المدنية هي:

1. برنامج محامي الذكاء الاصطناعي lawyer al: وهو أداة مبتكرة صنعت مع وضع الجميع في الاعتبار بالنسبة للجمهور العام ويمكنها توفير المعلومات القانونية وتبسيط اللغة القانونية ويستخدم المحامون هذه الأداة للأبحاث القانونية ولطرح استراتيجيات العصف الذهني.
2. برنامج clickup brain يستخدم لمعالجة اللغة الطبيعية لإنشاء البريد الإلكتروني والمستندات والمهام والملخصات والتحديثات.
3. برنامج lawgeex يستخدم في حالة الأتمتة في عملية مراجعة العقود.

4. برنامج Amto يعتمد على الذكاء الاصطناعي التوليدي في صياغة العقود ورسائل البريد الإلكتروني المستند إلى chat gpt.
5. برنامج latch وهو برنامج يشبه دمج msword مع برنامج word لغرض إدارة القضايا العامة.
6. برنامج humata al ويستخدم لتحميل وتبسيط المستندات من الأوراق الفنية والمعلومات القانونية (nair, m, 2024: https://clickup.com/ar/blog).

الفرع الثاني: التبليغ القضائي عبر الذكاء الاصطناعي:

يقصد بالتبليغ القضائي عبر الذكاء الاصطناعي: هو إجراء التبليغ بواسطة برامج تدعم الذكاء الاصطناعي من خلال وسائل إلكترونية مدربة على تلقي التبليغات القضائية بدءً من إرفاق وكتابة التبليغ إلى إعادة التبليغ وإرفاقه في اضبارة الدعوى، ويكون ذلك عبر الرسائل في جهاز الموبايل أو البريد الإلكتروني الشخصي للمدعى عليه أو الحسابات المسجلة سابقاً ضمن منصات حكومية، ويعد هذا الإجراء بديلاً عن التبليغ التقليدي المشار إليه في قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (83) لسنة 1969 المعدل في المواد (13-28). شريطة أن يكون التبليغ بطريقة تضمن تبليغ المدعى عليه من خلال إعادة التبليغ إلكترونياً إلى الحاسوب الذي اعتمدته المحكمة في إرسال التبليغ الإلكتروني، ويؤيد برسالة نصية بأن المدعى عليه قد وصل إلى علمه التبليغ. والمراد من هذه الآلية أن تتفاعل إجراءات رفع الدعوى الإلكترونية مع الجوانب الفنية بصورة كلية، فلا يمكن الحديث عن دعوى إلكترونية من دون الجوانب الفنية للمحكمة الإلكترونية، فيجب أن يكون لدى رافع الدعوى جهاز حاسوب، أو كما يطلق عليه في قوانين المعاملات الإلكترونية، أداة إلكترونية ويكون هذا الحاسب مدعمة بالبرامج حيث تتفاعل هذه البرامج مع شبكة الإنترنت وميز ذلك حتى يتمكن للوصول بواسطة هذه البرامج الموقع المحمة الإلكترونية، ويجب أن يكون لديه خط من شبكة الإنترنت أوي أي شبكة معلوماتية أخرى وبريد إلكتروني، إذا توافر لدى رافع الدعوى هذه المكونات الفنية حيث يستطيع الدخول إلى موقع المحكمة وتسجيل الدخول (نايف، 2021، https://almerja.com) وهذه الوسائل يمكن توظيفها في مجال التبليغات القضائية لتحل فيما بعد محل الوسائل التقليدية فعلى الرغم من أن الوسائل التقليدية توفر من الضمانات ما يكفي لحماية حقوق الأطراف ، إلا أن ذلك لا يعني تجاهل تلك الوسائل الحديثة وفوائدها الكبيرة وهذا ما أكده المشرع الأردني في الفقرة (2) من المادة (5) من قانون أصول المحاكمات المدنية، كما صدر نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية رقم (95) لسنة 2018 في الأردن الذي عرف الإجراءات القضائية بأنها "إجراءات تسجيل الدعاوى والطلبات وإيداع اللوائح والبينات والمذكرات وسائر الأوراق وإجراءات التبليغ ودفع الرسوم والمخاطبات وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات أمام المحاكم ودوائر التنفيذ" (حميد والطعاني، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد 5، ع12، 2024). أما في القانون العراقي لم يؤشر استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم العراقية وفق قانون مستقل وواضح، وإنما تم الموافقة على الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي عبر توجيهات من رئاسة

مجلس القضاء الأعلى وهو المجلس الذي تلزم توجيهاته كافة المحاكم التابعة له وبمختلف اختصاصاتها، وكان الأفضل لمجلس القضاء اقتراح تعليمات للسادة القضاة وتكثيف الدورات والبحوث العلمية بشأن الذكاء الاصطناعي واستخداماته في المحاكم العراقية، وأن عدم وجود قانون مستقل للذكاء الاصطناعي لدى القضاة أثناء النظر في الدعاوى أو عدم وجود آلية واضحة لاستخدام التقاضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي يجعل الأمر في حالة عدم الاستقرار على رأي موحد ويفتح الباب أمام تفسيرات لا تحدها نصوص القانون وقد وجه رئيس مجلس القضاء الأعلى المحاكم بجواز استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي عند النظر في الدعوى ولكن هذا التوجه يقصد منه الإبقاء على الأساليب التقليدية المتبعة في القضاء الجالس والواقف وهي أغلبها إجراءات تقليدية، لم تصل بعد إلى التخلي الكامل عن الإجراءات المادية التقليدية والاعتماد على المحامي الإلكتروني والقاضي الإلكتروني وإرسال أوليات الدعوى عبر البريد الإلكتروني والنظر في الدعوى بواسطة الذكاء الاصطناعي وصولاً إلى إصدار القرار عبر تقنية الذكاء الاصطناعي وهو ما يعني التخلي عن مشاركة البشر في مراحل الدعوى. وقد نجد إصرار المشرع العراقي في بعض القوانين على الاستمرار في اتخاذ الوسائل التقليدية في القضاء ومنها التبليغات القضائية، حيث ورد في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012 في المادة (3) فقرة ثانياً "لا تسري أحكام هذا القانون على ما يأتي: إجراءات المحاكم والإعلانات القضائية والإعلانات بالحضور وأوامر التفتيش وأوامر القبض والأحكام القضائية" وحتى التعديل الذي نال قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (10) لسنة 2016 لم يذكر التبليغات القضائية بصورة إلكترونية (مجلس القضاء الأعلى العراقي، electronicjudicial). ولكن نجد أن المشرع العراقي لم يمنع من استخدام التبليغ عن طريق تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو برامج الذكاء الاصطناعي، فنجد نص المادة (3) من قانون الإثبات العراقي رقم (107) لسنة 1979 يشير إلى إلزام القاضي باتباع التفسير المتطور للقانون ومراعاة الحكمة من التشريع في تطبيقه، كما أن المادة (21) من قانون المرافعات المدنية العراقي قد سمح بتبليغ مجهول الإقامة عبر وسائل الإعلام والإذاعة وهي عبارة تتضمن معنى واسع يشمل الوسائل المادية والإلكترونية على حد سواء، كما أن النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا لسنة (2005) نص في المادة (21) منه على "يجوز للمحكمة الاتحادية العليا إجراء التبليغات في مجال اختصاصها بواسطة البريد الإلكتروني والفاكس والتلكس إضافة إلى وسائل التبليغ الأخرى المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية (الياسري وشهيد، مجلة المحقق الحلي، س17، (1) 2025، 357) وهذا الغطاء أو الترخيص القانوني باستخدام هذه التقنية منوط بضوابط نص عليها قانون المرافعات المدنية العراقي حيث أشارت المادة (46) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (83) لسنة 1969، على شروط عريضة الدعوى المقدمة إلى المحكمة وهذه الشروط ذاتها يجب تطبيقها في عريضة الدعوى المقامة عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، حيث أشارت المادة المذكور وجوب أن تشمل عريضة الدعوى على اسم المحكمة التي تقام الدعوى أمامها وتاريخ تحرير العريضة واسم كل من المدعي والمدعى عليه ولقبه ومهنته ومحل إقامته، فإن لم يكن للمدعى عليه محل إقامة معلوم فآخر محل كان به، وبيان المحل الذي يختاره المدعى لغرض التبليغ بيان موضوع الدعوى فإن كان منقولاً ذكر جنسه

ونوعه وقيمته وأوصافه وإن كان عقاراً ذكر موقعه وحدوده أو موقعه ورقمه أو تسلسله. وقائع الدعوى وأدلتها وطلبات المدعي وأسانيدها. توقيع المدي أو وكيله إذا كان الوكيل مفوضاً بسند مصدق من جهة مختصة، وإذا وجد خطأ في عريضة الدعوى من شأنه أن يجهل المدعى عليه أو المحل المختار لغرض التبليغ بحيث لا يمكن إجراء التبليغ يطلب من المدعي إصلاحه حسب نص المادة (50) من قانون المرافعات. وإذا وجد المحل المختار لغرض التبليغ والذي اختاره المدعي أو وقع عليه الإصلاح بحسب المادة السابقة، فإن محكمة الذكاء الاصطناعي بعد فحص عريضة الدعوى وما تتطلبها من شروط وفحص مرفقات الدعوى تقوم بتبليغ المدعى عليه عن طريق برنامج يسمى بالإعلان القضائي الإلكتروني وغالباً ما يتم عبر البريد الإلكتروني، وتمثل تقنية البريد الإلكتروني وسيلة مهمة للإعلان الإلكتروني، وأنها تعد وسيلة إثبات لعملية إرسال الأوراق القضائية للمرسل إليه من خلال إشعار المستلم الذي يؤكد على إرسال هذه الأوراق وتماثل هذه التقنية من حيث الآثار المترتبة على استخدامها في المجال القضائي وقد أخذت بهذه التقنية كثير من الدول العربية والأجنبية كالإمارات والكويت وفرنسا وبلجيكا وإنجلترا وقد عرفت المادة (13) من القانون المصري رقم (146) لسنة 2019 العنوان الإلكتروني بأنه: "الموطن الذي تحدده الجهات والأشخاص المبينة بهذا القانون لإعلانهم بكافة إجراءات الدعاوى المقامة إلكترونياً سواء تمثل في بريد إلكتروني خاص بهم أو رقم هاتف أو غيرها من الوسائل" كما عرف الموقع الإلكتروني بأنه "موقع خاص بالمحكمة القضائية الاقتصادية المختصة والمخصص لإقامة وقيد وإعلان الدعاوى إلكترونياً" وعرف القانون ذاته الإعلان الإلكتروني بأنه: "إعلان أطراف الدعوى بأي إجراء قانوني يتخذ حال إقامتها وأثناء سيرها وذلك عبر الموقع الإلكتروني المختار". ويتم إعلان أطراف الدعوى بأي إجراء يتخذ حال إقامة الدعوى، ويجب تحديد عنوان إلكتروني أو الموقع إلكتروني لغرض الإعلان من خلاله ويفضل إنشاء سجل إلكتروني موحد يخصص لقيد العنوان الإلكتروني ومنه البريد الإلكتروني ويعد هذا العنوان هو المحل المختار لغرض التبليغ (الصاوي، عبد النبي، جامعة طنطا، 662-664).

الفرع الثالث: إجراءات المرافعة والحضور عبر تقنية الذكاء الاصطناعي:

يمكن تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي في القطاع القضائي بمنأى عن المخاطر وبصورة آمنة من خلال برنامج داخل المنظومة القضائية في مرحلة ما قبل التقاضي أو رفع الدعوى، بحيث يكون دوره تقديم المشورة للمتقاضي بعد عرض طلباته وأسانيده لتحديد احتمالية كسب أو خسارة دعواه كأن يكون تحديد تلك الاحتمالية بنسبة مئوية مثلاً مع ترك الحرية له كاملة في خصوص اللجوء إلى المحكمة مع ما يلزم ذلك من خدمات كترجمة عقد أو مستندات مثلاً وذلك لكي يقف المتقاضي على أرض صلبة بخصوص طلباته ويكون باستطاعته اتخاذ قراراً بشأن النزاع الخاص به سواء كان الأقدام برفع الدعوى أو الإحجام عن التقاضي (الصاوي، عبد النبي، جامعة طنطا، 662-664). وإن اختار المتقاضي الخيار الأول، وأقدم على التقاضي والدخول بالمرافعة فإن هذه الصورة من الترافع هي صورة الترافع الإلكتروني بحيث يصبح علم الإلكترون هو الطريق المعبد للمدعي في طرح دعواه أمام المحكمة، ولكن أن الأمر يصبح أكثر سهولة

إذا ما جعلنا المرافعة تتم عبر تقنية الذكاء الاصطناعي دون أن يكون للمدعي دور في ذلك، وهاذ يتطلب عرض الفكرة عبر النقاط الآتية:

1. تحديد شخصية المتقاضي في المرافعة: إن تحديد الشخصية هنا يقصد به هل أن المدعي أو المدعى عليه ذاته يقوم بالترافع وإبداء الدفوع؟ أم أن تقنية الذكاء الاصطناعي هي التي تقوم بهذا الدور حيث يقدم الذكاء الاصطناعي الأدلة والدفوع وعريضة الدعوى واللوائح الجوابية والاعتراضية والتوضيحية؟ حيث ومن خلال التطبيق العملي للذكاء الاصطناعي أثناء الترافع داخل المحكمة بصورتها المادية، ظهر عدم الترحيب بالذكاء الاصطناعي باعتباره خصماً في الدعوى، حيث ثبت استخدام مشكوك فيه للذكاء الاصطناعي في القضايا القانونية، كما حدث مع شخص يدعى "جيروم ديوالد" في نيويورك الذي استخدم "محامياً افتراضياً" عبر الفيديو في نزاع عمالي، ليتضح لاحقاً أن هذه الشخصية لم توليدها بالذكاء الاصطناعي وقد أوقفت القاضية "سالي مانزانيت" الجلسة فوراً عند اكتشافها الطبيعة الاصطناعية للمحامي ومع تكرار هذه الحوادث يتبين أن الأنظمة القضائية تحتاج إلى إطار قانوني وتقني أكثر صرامة لضبط حدود استخدام الذكاء الاصطناعي، ولكن من وجهة نظر أخرى قد يكون مقبولاً إذا كانت شخصية المتقاضي هي ذاتها شخصية المدعي، ومثال ذلك في ولاية "أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أثناء المرافعة استخدمت سيدة تدعى "ستيسي ويلز" فيديو بتقنية الذكاء الاصطناعي يظهر شقيقها المتوفى وهو يلقي ما يسمى "بيان الأثر" أمام المحكمة وقد لاقت هذه القضية رواجاً إعلامياً كبيراً إذ تعد مثالاً لتطويع التكنولوجيا لأغراض إنسانية وفيما رأى البعض في هذه الخطوة فعلاً إبداعياً حذر آخرون من التبعات القانونية والأخلاقية التي قد تنشأ مثل تزييف مشاعر أو الاستعانة بشهادات تم إنشاؤها رقمياً https://buzzinga.ai/ai-court-innovations (2025) ولكي يتم تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي فإنه لابد من سن التشريعات وتحديثها حيث لا يوجد في المنظومة التشريعية العراقية تنظيم قانوني كاف للذكاء الاصطناعي من حيث إنتاج تطبيقاته الذكية ولا حتى كيفية استخدامها بصورة سليمة وفق ما يعرف بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الذي نظمته التشريعات المقارنة وأن استثناء المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012 لبعض المسائل من إمكانية إتمامها بواسطة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وخاصة إدراكية تفضله على الإنسان كالاستشعار والتحسس والتعلم الآلي السمعي والبصري الذي يفوق القدرة البشرية إلا أنه لا يرقى لمستوى الإنسان في نظر القانون (الزيدي: https://www.facebook.com)
2. مهام المحامي الروبوت: يقوم المحامي الروبوت بتحليل القضايا القانونية والتنبؤ بالنتائج – عوضاً عن المدعي – باستخدام برامج قوية وتحليل للبيانات القانونية مما يسمح بتقديم توصيات دقيقة للعملاء وتخفيض تكلفة الخدمات القانونية ومن أسباب ارتفاع شعبية الروبوت المحامي هو أنه يعمل بدقة عالية وسرعة في توصية العملاء وتحليل البيانات كما يوفر على المحامين المال والوقت ويزيد من

كفاءة العمل ومع ذلك يواجه الروبوت المحامي بعض التحديات والقيود حيث يعتبر العمل القانوني ذو طبيعة تفاوضية وغير متينة كما أن العمل القانوني يتطلب الخبرة والتدريب الطويل والمستمر ومن الصعب على الروبوت المحامي إدارة المفاوضات واستخدام الحس الشخصي الضروري في العمل القانوني وعلي الرغم من هذه الخصيصة السلبية فإن المحامي الروبوت يساعد على تقديم الدفوع والترافع أمام المحاكم الافتراضية من خلال القيام بالأعمال الآتية :

أ. تقديم العناية الواجبة للعملاء: من خلال مراجعة العقود وإجراء البحث القانونية بمساعدة تقنية الذكاء الاصطناعي.

ب. تقنية التنبؤ: تتنبأ البرمجيات القانونية للذكاء الاصطناعي أيضاً بالنتيجة المحتملة للقضايا التي يتم الفصل فيها أمام محكمة الموضوع.

ت. التحليلات القانونية: يوفر الروبوت المحامي نقاط البيانات من قوانين القضايا السابقة كما يوفر الأحكام والقانون السابق لاستخدامه من قبل المحامين في قضاياهم الحالية.

ث. أتمتة التوثيق: حيث يجعل الروبوت كافة المستندات الخاصة بالدعوى متاحة على وجه السرعة (عوض، مجلة روح القوانين، 2350-2351).

3. إجراءات المحاكمة وتقديم الأدلة في قاعة المحكمة الافتراضية: يمكن للذكاء الاصطناعي التوليدي أخذ التنسيقات المكتوبة وتحويلها إلى صوت، مما يساعد الأشخاص الأميين أو الذين لا تعد اللغة الإنجليزية لغتهم الأولى، بالإضافة إلى ذلك تتيح خدمات الترجمة بالذكاء الاصطناعي ترجمة فورية للشهود والمدعين والمدعى عليهم غير الناطقين باللغة الإنجليزية، وهذا لا يتيح فقط إمكانية إجراء محاكمات أكثر شمولاً بل يضمن أيضاً عدم العدالة بالحواجز اللغوية، بحيث يثور التساؤل عن مدى إمكانية الذكاء الاصطناعي التوليدي تفسير وترجمة التعبيرات الحرفية والاصطلاحية بشكل منسب وكذلك مدى إمكانية هذا الذكاء في نقل الكلمات المشحونة عاطفياً والمستخدمة بالشهادات، ومصداقية الشاهد (Barkved, k, 2025)، حيث واجهت المحاكم تحديات متزايدة في التحقق من مصداقية الأدلة والإثبات المتقدم إليها في ظل تنامي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تزييف المستندات والصور والمقاطع الصوتية والمرئية فقد أحدثت تقنيات التزييف المعروفة باسم "التزييف العميق" تحولاً جذرياً في بيئة الإثبات حيث أصبح بالإمكان إنتاج محتوى يبدو في ظاهره حقيقياً بدرجة يصعب معها حتى على الخبراء اكتشاف التزوير دون الاستعانة بتحليل تقني متقدم، وتكمن خطورة هذا النوع من الأدلة في أنه لا يقتصر على الصور أو الفيديوهات بل يمتد إلى الوثائق النصية والمحادثات المكتوبة والمقاطع الصوتية التي يمكن توليدها عبر تقنيات النماذج اللغوية التوليدية وبما أن هذه الأدلة كثيراً ما تستخدم أمام الجهات القضائية في القضايا المدنية والجنائية والإدارية فإن احتمال التضليل المتعمد يرتفع بشكل كبير مما يهدد مبدأ العدالة ويقوض الثقة في النظام القضائي (الأحمد، مجلة الامتثال القانونية: https://www.alemtithal.com)

الفرع الرابع: آلية إصدار القرار والعناصر المكونة له من خلال الذكاء الاصطناعي:

لقد حرص مجلس القضاء الأعلى العراقي منذ عام (2024)، على إقامة ورش عمل في رئاسات الاستئناف للحث على استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، كما عمد هذا المجلس على توجيه القضاة بالتعامل الجيد مع الشخصيات العلمية والأكاديمية من الخبراء الذين تستعين بهم المحاكم وبما يضمن حفظ مكانتهم الاجتماعية والعلمية، وتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذا الذكاء الاصطناعي في القضاء لحل المنازعات يعتمد على برمجة البيانات لاتخاذ القرارات والتنبؤ بالأحكام القضائية والذي يطلق عليه العدالة التنبؤية، وهذه الحالة تتوقع نتيجة النزاع بين الأطراف من خلال الاطلاع على البيانات المتوفرة وتحليلها، إن هذا الذكاء يؤدي دوراً مميزاً في توجيه وتطوير الاجتهاد القضائي بما يضمن صحة الحكم ومخرجاته، وتشهد الساحة القضائية استخدام الذكاء الاصطناعي في الكثير من الدعاوى في تحليل مضامينها وتوقع نتائجها المضمونة، كما يقدم المساعدة في توثيق الأحكام والاستشارات والتأثير على تطبيق العدالة القضائية، وتحليل الدعاوى وتوقع أحكامها والمساعدة في صياغة القرارات والأحكام الابتدائية وتقديم المشورة القانونية (المنتدى العراقي للنخب، 2014)، بيد أن تقنية الذكاء الاصطناعي في إصدار القرار القضائي ليست على مرحلة واحدة، بل تسبق عملية صنع القرار القضائي عدة مراحل، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية إصدار القرار النهائي للقضية المعروضة أمام الذكاء الاصطناعي. ويمكن عرض هذه المراحل على الوجه الآتية:

1. إدارة جلسات المرافعة الافتراضية: حيث يقوم الذكاء الاصطناعي بإدارة جلسات المرافعة من أجل تحسين جودة الاتصال المرئي وإنتاج محاضر فورية وتحديد المتحدثين آلياً وكذلك الترجمة الفورية ومعالجة اللغة والتلخيص اللحظي لشهادات الشهود.
2. أنظمة دعم القرار: وهي عبارة عن تحليلات تسلط الضوء على الأدلة الرئيسية والمسائل القانونية والقرارات السابقة وتقديم مساعدة قانونية من خلال الذكاء الاصطناعي التوليدي حيث يبني هيكلاً أولياً لمسودة الحكم القضائي ومعالجة التناقضات الداخلية أو المراجع الناقصة قبل الإصدار النهائي للأحكام (ابراهيم، د، ت، 29-30).
3. مناط إصدار القرارات الحاسمة والفاصلة في الدعاوى المدنية من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي تتحدد وفق المنهاج التكنولوجي أو بالأحرى الاستعدادات التكنولوجية والقدرة على تطويع المجمع لخدمة هذا المنهاج الذكي، ونقصد بتطويع المجتمع تدريب الكافة على التحاكم إلى الذكاء الاصطناعي من خلال قنوات تخضع للصيانة الإلكترونية بصورة دورية ومجهزة مسبقاً لتلقي الدعاوى من قبل المدعين.
4. إن عناصر إصدار القرار من قبل الذكاء الاصطناعي يرتكز على "العدالة التنبؤية" وتتضمن أقل قدرة على استخدام القرارات السابقة الصادرة من قبل القضاء العادي وبصورة مادية، حيث يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل هذه القرارات وتتبع ما هو متواتر فيها من أحكام والتركيز على العناصر في موضوع

كل قرار والتحري عن المتشابه من القرارات لغرض إصدار قرار مشابه في القضية المعروضة على الذكاء الاصطناعي، كما يتنبأ الذكاء الاصطناعي بنتيجة الطعن في الأحكام القضائية، ويستند في هذا التنبؤ على القرارات المشابهة والموضوعات المشتركة والمتواترة، مثال ذلك أن قاعدة كل ضرر نتج عن عمل غير مشروع يقابله تعويض يتناسب مع مقدار الضرر في الغالب الأعم وفي الظروف العادية التي لم تتألف معها حوادث متعاقبة أدت إلى عدة نتائج بل يوجد تصرف واحد نتج عنه ضرر واضح، ومن ذلك الموضوع يتنبه الذكاء الاصطناعي بأن ما تواتر في الأحكام القضائية هو أن الضرر يقابله تعويض يتناسب مع مقدار الضرر، والفكرة الأساس التي يعتمد عليها الذكاء الاصطناعي، هو تحليل الأحكام السابقة، وإيجاد ما هو متواتر منها، كما أن السوابق القضائية والاجتهادات الفقهية تساعد الذكاء الاصطناعي في عملية تحليل القرار قبل صدوره مثل كيفية تقدير التعويض المناسب، وتحديد المسؤول عن الفعل الضار والربط من خلال تواتر القرارات التي تم تدريب الخوارزميات عليها، بين مسبب الضرر والفعل الضار، كما أن تحليل الأدلة من السمات التي تتميز بها الخوارزميات والتي تساهم بشكل كبير في عملية صنع القرار القضائي من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي، بيد أن إصدار الأحكام بهذه التقنية لا يقوم على أساس التوصل إلى النتيجة من خلال ما تم التوصل إليه من دراسة وقائع القضية، بل أن جل ما يحدث هو التوصل إلى عدة نتائج متشابهة من خلال الذكاء الاصطناعي ومن ثم ترشيح وترجيح نتيجة متكررة لتكون هي موضوع الحكم بواسطة هذه التقنية، بمعنى أن عنصر الاحتمال هو الأساس في تقدير الجزاء المناسب بعض الشيء ضد المدعى عليه وهذه الآلية هي فحوى العدالة التنبوية التي تعمل تقنية الذكاء الاصطناعي بتزويد أطراف الدعوى بها.

5. إن التبصر في موضوع الخوارزميات يجعل الدخول في مفهومة أمراً صعباً، حيث من الناحية العملية القضائية يتعامل بعض القضاة مع تقنية الذكاء الاصطناعي في سيوح القضاء بما يتيسر من النصوص القانونية التقليدية، حيث أن معالجة الموضوعات الداخلة في تقنية الذكاء الاصطناعي من خلال تطبيق نصي للقواعد العامة الواردة في القانون المدني العراقي، يجعل الأمر منوط بتجاهل كبير للتطور الحاصل في تقنية الذكاء الاصطناعي، ولا يمك إخفاء اقتحام الذكاء الاصطناعي لمجال القضاء في الوقت الراهن، مما يشكل فجوة بين عمل القضاء وهذا التطور وفق التعامل القضائي للذكاء الاصطناعي، حيثما ورد في قضية تتضمن استعمال الذكاء الاصطناعي، بالاستناد إلى نصوص عامة لا تقوى على مواجهة الذكاء الاصطناعي، فإنه يعد مواجهة ضعيفة في التعامل مع هذه التقنية.
6. لابد للقاضي في تطبيق القانون على الذكاء الاصطناعي أن يستعمل عنصر الاستنباط المبني على وسائل التقدم وهذا يفيد في تكوين قرار قضائي، يعبر عن التطور العلمي والتطور القضائي معاً وكذلك يمكن تدريب أجهزة الذكاء الاصطناعي من خلال الحوكمة الرقمية وجعلها ضمن مهام عمل القضاء في ممارسة التقاضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي. والعنصر الآخر، تفسير موضوع الدعوى وفق التفسير المتطور مع مراعاة الحكمة من التشريع. حسب نص المادة (104) من قانون الاثبات رقم (107) لسنة 1979.

وقد قدم القضاء العراقي تجارب عملية أفادت استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكمة وجعل مخرجات هذه المحاكمة عناصر في تدوين الحكم القضائي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي حيث طبقت بعض المحاكم العراقية تقنية فيديو (الكونغرانس) في تدوين أقوال النزلاء المودعين في الدوائر الإصلاحية واعتماد ذات التقنية في تدوين أقوال الشهود والمشتكين عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدعاوى ذات الطابع الجزائي.

الخاتمة

إن غاية الذكاء الاصطناعي هي فهم العملية الذهنية الصعبة التي يتعامل بها عقل الإنسان من خلال التفكير والترجمة وتحويل السلوك وفهم مناط التصرفات، وترجمة ذلك وفق نظام حسابي إلكتروني تقوم به الخوارزميات المتدربة الذكية، إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة لغياب التشريع الخاص لنظام الذكاء الاصطناعي في القضاء ومن خلال صفحات البحث تبين لنا أن محور موضوع الدراسة يرتكز على موضوعية الذكاء الاصطناعي وهو موضوع لابد له من صعوبة وضع إطار قانوني له، ذلك أن نصوص القانون تتسم بالثبات بعض الشيء في حين أن تقنية الذكاء الاصطناعي لا تقبل الثبات على وتيرة واحدة ونوع واحد بل تتطور مع الساعات واليوم، ويوجد تسابق في تقنية الذكاء الاصطناعي وهذا ملحوظ من خلال الدول الصناعية، ولعل المحور الأساس ينبني على كيفية الربط بين القضاء بمعاييره التقليدية وبين تقنية الذكاء الاصطناعي المتطورة وكيفية جعل هذا الذكاء يلبي حاجات المتداعين أمام القضاء ولابد من توفير مستلزمات نجاح دمج هذه التقنية بسيوح القضاء وكيفية إجراء المحاكمات القضائية حسب رؤية تقنية ذكية، ودعم الحوكمة الإلكترونية في النظام القضائي، كما أن واقع العدالة الذكية في العراق أقل ما يقال عنها أنها مرحلة فتية لا تتمتع بالممارسة المحترفة للذكاء الاصطناعي، وقد توصلنا إلى بعض النتائج التي تتعلق بموضوع البحث وهي كما يأتي:

أولاً: النتائج

1. غياب الرقابة القضائية على نظام الذكاء الاصطناعي مع عدم القدرة على التكيف مع هذا النظام، وفقدان الحفاظ على السجلات الرقمية والخبرة الفنية وعدم وجود غطاء تشريعي للتقاضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي.
2. على الرغم من شغف استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي، فإنه ثم هنالك خطر يحدق بالأفراد المتقاضين ويتمثل هذا الخطر في بعدم وجود ثقة لخوارزميات الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة القضائية.
3. وجود تحول رقمي لدى الجهات الحكومية ذات الطابع الإداري مع غياب رقابة القضاء على القرارات الإدارية التي من الممكن أن تصدر بناءً على تقنية الذكاء الاصطناعي.
4. من الضروري وجود تكامل في الجوانب القانونية والجوانب التنظيمية لاستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي وكذلك الجانب التقني والذي لا يقل أهمية عن الجانبين الآخرين.
5. لابد من وجود نظام معين عند تبني تقنية الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي وتبرز أهمية هذا

النظام بإيجاد اختبارات مستمرة لغرض تحري التحيز من جانب آلية الذكاء الاصطناعي.

ثانياً: التوصيات

حسبنا أن ذكر بعض متطلبات أو مستلزمات تحول القضاء التقليدي إلى قضاء يعتمد على تقنية الذكاء الاصطناعي في إجراء والمرافعات والتي هي بمثابة توصيات:

1. ضرورة ضبط ودعم النظام الإلكتروني وتزويد المحاكم بندوات وورش ذات طابع تكنولوجي.
2. دمج تقنية استماع المرافعات عن بعد مع المرافعات التقليدية.
3. جعل بوابة ور الرسمية متاحة لطلب التقاضي.
4. تبني تشريع من مجلس النواب العراقي الموقر ينص على تنظيم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وكيفية استخدام وحدود هذا الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته المهنية ضمن منظومة التقاضي في مجلس القضاء الأعلى.
5. ضرورة توخي الدقة في الحفاظ على البيانات الشخصية لمستخدم خدمة التقاضي عبر الذكاء الاصطناعي.
6. توفير الحماية القانونية للولوج الرقمي القضائي وتحديث برامج القضاء من خلال إنشاء وحدات ذات طابع فني مراقبة الخوارزميات من خلال خبراء الذكاء الاصطناعي.
7. مراجعة دائمة لسجلات المعالجة (logs).

المراجع والمصادر

أولاً: المصادر العربية:

1. مهدي، ابتهال غازي (2024) التنظيم القانوني لتطوير الذكاء الاصطناعي، مجلة الكوفة (62).
2. فرغلي، أحمد أحمد زهران (2024) دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة البحوث الإدارية، 42(4).
3. مايح، أحمد رزاق (2024) الحماية الدستورية لمبدأ المساواة وعدم التمييز، مجلة الجامعة العراقية، 72(3).
4. محمود، أمل فوزي أحمد عوض (2023) مستقبل العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي بين "الروبوت" القاضي والمحامي. المؤتمر العلمي: التكنولوجيا والقانون: جامعة طنطا، مصر، 8 (102).
5. يوسف، حمزة أيوب (2021) التحول في مجال الذكاء الاصطناعي من الماضي إلى المستقبل، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، شهر 7(38).
6. عامر، رباب محمود (2019) التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية (25) س13.
7. الصاوي، عبد الاله عبد الحي وعبد النبي، القاضي محمد ابراهيم (د.ت) التطور التقني لإجراءات القضائية والتحكيمية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا، المؤتمر التعليم الدولي الثامن.

8. الدوه، عبد الله سعيد فهد (2012) المحاكم الخاصة والاستثنائية وأثرها على حقوق المتهم، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض.
9. حميد، عمر محمود والطعاني، محمد علي (2024) التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية -دراسة مقارنة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5 (12).
10. عبد الستار، فاطمة عادل السيد (2025) الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة بين القضاء المدني وآفاق التطور التكنولوجي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، س67(1).
11. قصري ناسيم، المبادئ الضابطة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، مجلة التراث، الجزائر، العدد 4، المجلد 14، 2024.
12. محمد، لمياء محسن (د.ت)، مجالات الذكاء الاصطناعي، تطبيقات وأخلاقيات، دار العربي للنشر والتوزيع.
13. الياسري، مريم مالك وشهيد زينب ثامر (2025) فاعلية التبليغ الإلكتروني في الدعوى المدنية، مجلة المحقق الحلي، س17(1).
14. الحسيني، هالة أحمد وجمعة، دعاء هشام (د.ت) الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في المؤسسات الإعلامية، دار العربي للنشر والتوزيع.
15. إمام، هالة محمد (2024) دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة، التحديات والفرص، مجلة الدراسات الاجتماعية، 30(1).

ثانياً: المصادر المستقاة من شبكة المعلومات الدولية:

16. عبد السميع، ف، تأهيل الموارد البشرية في ظل التطور التقني، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، متاح عبر الرابط:
https://istighrab.iicss.iq/files/investigations/36v9arj4l.pdf
17. تاريخ الذكاء الاصطناعي، مقال متاح عبر الرابط: https//aws.amazon.com/art/whatis/artificial
18. النشرة التوعوية، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، السلسلة 13، العدد 4، https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads
19. عبد الجبار، عبد (2023) الذكاء الاصطناعي، كلية التربية للعوم الصرفة، قسم الرياضيات، جامعة بابل، متاح عبر الرابط:
https://cdnx.uobabylon.edu.iq/undergrad_projs/5xPDLaHo0UmUWpDKtcG9LA.pdf
20. الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم، الذكاء الاصطناعي والقضاء (2025) دراسة حديثة تقيم النماذج اللغوية الكبيرة في إصدار الأحكام القضائية. متاح عبر الرابط:
https://iamaeg.net/ar/publications/articles/artificial-intelligence-and-judiciary-2025
21. ابراوي، ي، أنواع الذكاء الاصطناعي، مقال منشور عبر الرابط: https://blogs.lamah.com
22. جريدة الأيام البحرينية، العدد (13112) في (2) مارس 2025. الرابط الإلكتروني:
https://www.alayam.com/alayam/first/1086540/News

23. ملي، راغب (2025) كيف يتعامل قانون حماية البيانات الأردني مع قرارات الذكاء الاصطناعي، مقال منشور عبر جريدة النهار، 2025 م، الرابط:
https://www.annahar.com/technology/artificial-intelligenc
24. محمود، سيد أحمد ومحمد، مريم عماد، الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية:
https://jelc.journals.ekb.eg/article_342127_1f6fcbcd49a646ca188d7fc4bc85a
25. أحمد محمود، سيد &، عماد محمد عناني، الباحثة/ مريم (2024). تأثير الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في ظل العالم الرقمي، مقال منشور عبر شبكة الإنترنت:
https://dr-ama.com/?p=18438
26. الربيعي، ماجد حاوي، القضاء العراقي يضع الخطوة الأولى لإنشاء المحاكم الافتراضية:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=804019
27. أحمد، رشا علي الدين (2021) المحاكم الإلكترونية إلى أين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (78):
https://mjle.journals.ekb.eg/article_235325_f9cafee5f2e8f30b8fc7fc06ce3f66a7.pdf
28. الكرعاوي، نصيف جاسم وعبد علي، هادي حسين (2016) مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول، السنة الثامنة
https://repository.uobabylon.edu.iq law_editio
29. الزيدي، كاظم، أهمية الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي:
https://www.facebook.com/photo.ph
30. الأحمد، أحمد بن محمد، التحدي الأكبر، أدلة الذكاء الاصطناعي المزيفة تغزو المحاكم:
https://www.alemtithal.com/statements/details/2036

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

31. GRIMM, P, W & COGLIANESE & CROSSMAN, R (2024) AI in the Courts: How Worried Should We Be? Vol. 107 No. 3 Justitia: https://judicature.duke.edu/articles/ai-in-the-courts-how-worried-should-we-be
32. shaping Europe"s digital future:
https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/regulatory
https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/justice
33. CEPEJ European Ethical Charter on the use of artificial intelligence (AI) in judicial systems and their environment: https://www.coe.int/en/web/cepej/cepej-european.
34. STEVENSON, H, IALS (2024) Should AI replace judges in our courts https://ials.sas.ac.uk/blog/should-ai-replace-judges-our-courts
35. DONATI, F. (2024) THE USE OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE IN JUDICIAL SYSTEMS: ETHICS AND EFFICIENCY ITALIAN.VOL 16: https://www.ijpl.eu/wpcontent/uploads/2024/03/4.-DONATI-editorial-1.pdf

36. Risk Management Profile for Artificial Intelligence and Human Rights BUREAU OF CYBERSPACE AND DIGITAL POLICY US Department of State JULY 25, 2024 https://2021-2025.state.gov/risk-management-profile-for-ai-and-human-rights/
37. HORKOVA, A. The role of artificial intelligence in predicting human rights violations https://www.openglobalrights.org/the-role-of-ai-in-predicting-human-rights-violations
38. Vibeke Blaker Strand Algorithms, artificial intelligence and discrimination an analysis of the Norwegian Equality and AntiDiscrimination Act's possibilities and limitations Report commissioned by the Norwegian Equality and Anti-Discrimination Ombud, pag16
39. Artificial Intelligence and Discrimination - Strengths and Weaknesses of The Current European anti-Discrimination legal framework: https://rlr.iup.rs/wp content/uploads/2024/11/02-Mihajovic-Coric.pdf
40. MEGAS, K (2024) Managing Cybersecurity and Privacy Risks in the Age of Artificial Intelligence: Launching a New Program at NIST: https://www.nist.gov/blogs/cybersecurity-insights/managing-cybersecurity-and-privacy-risks-age-artificial-intelligence
41. BAINS, CH, the legal doctrine that will be key to preventing AI discrimination, https://www.brookings.edu/articles/the-legal-doctrine-that-will-be-key-to-preventing
42. Runyon, N, Director /Sustainability content /Thomson Reuters Institute, Deepfakes on trial: How judges are navigating AI evidence authentication: https://www.thomsonreuters.com/en-us/posts/ai-in-courts/deepfakes-evidence-
43. Robinson, M, Virtual Courtrooms: What to Know About Them: https://www.clio.com/blog/virtual-courtroom/#form2417
44. Kirsten Barkved, K (2025) Artificial Intelligence in Courtrooms: October 16: https://www.clio.com/resources/ai-for-lawyers/ai-in-courtrooms/